

المشروع الوطني لإنقاذ ليبيا

يهدف المشروع الوطني لإنقاذ ليبيا لحل الأزمة الأمنية التي تواجهها البلاد والوصول الى مرحلة من الأستقرار السياسي والاجتماعي لتهيئة المناخ المناسب للتحوّل الديمقراطي المنصوص عليه في الإعلان الدستوري

المصالحة الوطنية

يعقد مؤتمر حوار وطني ويدعى له جميع الأطراف الليبية المتنازعة والمتفكّقة والمختلفة سياسيا وايدولوجيا والقيادات السياسية والدينية المختلفة والمكونات الثقافية من الأمازيغ والتبو والطوارق وقيادات الثوار واتباع النظام السابق برعاية المؤتمر الوطني العام للوصول الى مشروع مصالحة وطنية وميثاق وطني لتسوية جميع الأمور العالقة بما فيها المهجرين في الدخل والخارج ويكون من أهداف المؤتمر الأساسية الاتفاق على ترسيخ مبادئ المواطنة والمساواة ويتم ذلك بمساعدة الأمم المتحدة والدول التي مرت بتجارب تغيير من خلال نزاع مسلح ونجحت في الوصول للإستقرار السياسي بمشروع مصالحة وطنية

البدء الفوري بتطبيق العدالة الانتقالية

تقوم وزارة العدل والداخلية بإنشاء إدارات خاصة لتفعيل قانون العدالة الانتقالية والسعي المكثف على تطبيقه

تأسيس الجيش الوطني الأحتياطي

تأسيس الجيش الوطني الأحتياطي والذي له الخصوصيات والتعريفات والاهداف الأتية:

1. يتكون من ثلاثين ألف فرد من جميع مناطق ليبيا وفقا للنسبة السكانية
2. يتم تشكيل لجان قبول في كل المدن للإنضمام الى الجيش الوطني الأحتياطي وفقا لمعايير عسكرية دولية

3. يكون لمنتسبي الدروع واللجنة الأمنية العليا والحرس الوطني وحرس الحدود المنشئات النفطية ومكافحة الجريمة وغيرها من التشكيلات المنطوية تحت وزارتي الدفاع والداخلية الأولوية في التقدم فرادا ويكون الأولوية للثوار الذين قاتلوا في الجبهات الأولى لثورة 17 فبراير
4. يعلن عن طلبات القبول الجيش الوطني الاحتياطي بعد مدة لا تزيد عن أربعة وعشرون ساعة من إصدار هذا القرار من المؤتمر الوطني العام في الجريدة الرسمية ومن خلال جميع وسائل الإعلام
5. تبدأ المقابلات مع لجان القبول بعد سبعة أيام من الأعلان ويتم الفرز بناء على المعايير العسكرية المعترف بها دوليا
6. يتم تشكيل وحدات الجيش الوطني الاحتياطي وفقا للمعايير العسكرية المعترف بها دوليا وتخضع لكل القوانين والضوابط العسكرية لتكون كل وحدة مكونة من المنتسبين من جميع مناطق ليبيا **وفقا للنسبة السكانية**
7. يكلف عدد من ضباط القوات المسلحة الليبية الذين شاركوا في حرب التحرير لصالح ثورة 17 فبراير تنطبق عليهم معايير النزاهة العسكرية بقيادة وحدات الجيش الوطني الاحتياطي
8. يكون الجيش الوطني الاحتياطي تابعا رسميا لرئيس الأركان العامة ويخضع لأوامره بدون إستثناء
9. يتم اختيار أفراد من منتسبي الجيش الوطني الاحتياطي من من لديهم شهادات ثانوية وجامعية وتنطبق عليهم جميع معايير قبول الضباط واعدادهم كضباط الجيش الوطني الاحتياطي من خلال برامج الكليات العسكرية، وتكون الأولويات لقادة الثوار الذين ساهموا في حرب تحرير ثورة السابع عشر من فبراير، وعلى أن يكون الاختيار من جميع مناطق ليبيا وفقا للنسبة السكانية
10. يتم إنتشار وتمركز وحدات الجيش الوطني الاحتياطي في جميع أنحاء ليبيا وفقا لخطة دفاعية وامنية تضعها وزارتي الدفاع والداخلية إبتداء من طرابلس وبنغازي وسبها ويبقى الجيش الوطني الاحتياطي في حالة تأهب ولا يجوز إنهاء حالة التأهب إلا بقرار من القائد الاعلى
11. يبقى الجيش الوطني الاحتياطي في معسكراته داخل المدن وخارجها ويقوم بالسيطرة الكاملة على مداخل المدن وتأمينها ويقوم بمهام الأسناد للشرطة بناء على الخطط الامنية
12. بعد الانتهاء من الخدمة المتعلقة بهذه المرحلة الانتقالية يتم تفريغ أفراد الجيش الوطني الاحتياطي كل لعمله المدني وان لم يكون له عمل في الحياة المدنية تعمل وزارة العمل على مساعدته في الحصول على عمل في القطاع الخاص بما فيها توفير فرص التعليم والتدريب والتأهيل المهني، وعلى كل فرد أن يجمع مرة كل ثلاثة أشهر وان يلتحق بوحدته لمدة شهر كل سنة للتدريب والخدمة العسكرية
13. يكون لمنتسبي الجيش الوطني الاحتياطي مزايا خاصة تشمل مرتب موازي للجيش النظامي في حالة الخدمة ويتلقى خمسة وعشرون بالمئة من المرتب في حالة الانصراف الى العمل المدني وان يكون لهم أولويات في الوظائف سواء في القطاع العام أو الخاص شرط توفر الكفاءة والخبرة والأولويات في الدراسة والاعفاء من بعض الضرائب وتخفيض في جميع الرسوم التي تتعلق

بالحكومة وان تعمل الحكومة على إنشاء صندوق خاص بالقروض بعيدة المدى لتوفير المساكن والاستثمار في المشاريع الصغرى والمتوسطة

إعادة هيكلة القوات المسلحة

1. إعلان اليوم الوطني لجمع القوات المسلحة كما هي كانت عليه قبل 17 فبراير 2011 ويكون هذا يوم الاعلان عن اكتمال إستلام كل معسكرات وقواعد القوات المسلحة رسميا للقوات المسلحة، وكل من يتخلف بدون عذر شرعي يحال على الخدمة المدنية
2. إعادة تشكيل جميع وحدات القوات المسلحة بما يضمن إنتماء افرادها لجميع مناطق ومدن ليبيا وعدم تشكيلها بناء على أسس قبلية أو مناطقية أو جهوية
3. إعادة انتشارها وتمركزها بناء على خطة دفاعية مبدئية ووضعها في درجة متوسطة أو أعلى من التأهب
4. إعادة النظر في القرارات التي تتعلق بحالة الضباط وضباط الصف على التقاعد بما يخدم المصلحة والامن القومي

فك جميع التشكيلات المسلحة وجمع السلاح المتوسط والثقيل

يتم تهيئة طرابلس وبنغازي وسبها كمرحلة أولى أمنيا كالأتي:

1. خروج كل التشكيلات المسلحة الغير نضامية من كل من المدن الثلاثة والتمركز في معسكرات مؤقتة من المخيمات العسكرية المجهزة تبعد عن أي مدينة أو تجمع سكاني وعن أي معسكر آخر بمسافة لا تقل عن مائة كيلومتر وان لا يتبقى داخل هذه المدن إلا الجيش الوطني النضامي والشرطة
2. تسليم كل المعسكرات والمباني داخل هذه المدن الى لجنة الاستلام والتسليم التي يتم تكليفها من قبل المؤتمر الوطني العام وتحت مراقبة الأمم المتحدة
3. تنتهي شرعية كل من التشكيلات بعد الأعلان الرسمي عن اكتمال تشكيل نصف الجيش الوطني الاحتياطي بمدة لا تزيد عن سبعة أيام ويطلب من كل التشكيلات تسليم أسلحتها الثقيلة والمتوسطة والدخيرة لرئاسة الأركان تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة
4. تقوم وزارة العمل بتقديم كل المساعدات المادية والمعنوية بما فيها التدريب والتأهيل الى أن يتحصل على عمل كل من لم ينضم الى الجيش الوطني الاحتياطي وهو عاطل عن العمل ويعطى مرتب اعانة الى أن يتحصل عن عمل لمدة لا تزيد عن ستة أشهر بعد الانتهاء من أي دورات تدريبية

5. تنتهي شرعية كل من التشكيلات بعد الأعلان الرسمي عن اكتمال تشكيل نصف الجيش الوطني الاحتياطي بمدة لا تزيد عن سبعة أيام وتقوم كل التشكيلات ببيع أسلحتها الثقيلة والمتوسطة والدخيرة لرئاسة الأركان تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة وفقا لجدول تنازلي للأسعار ، أي السعر يتدنى بنسبة عشرون بالمئة يوميا الى مدة لا تزيد عن ثلاثون يوما بعدها يصبح الحياز على السلاح الثقيل والمتوسط والدخيرة خارج عن القانون ويعاقب كل من في حوزته السلاح الثقيل والمتوسط والدخيرة بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاثة سنين
6. يبدأ تسجيل وتوثيق ملكية كل سلاح خفيف والدخيرة في أقرب مركز للشرطة لكل مواطن ليبي خالي من السوابق بعد عشرة أيام من إكتمال تشكيل الجيش الوطني الاحتياطي وينتهي بعد تسعين يوما بعدها يعتبر كل حامل لسلاح غير مسجل خارج عن القانون ويعاقب وفقا للقانون
7. منح أوسمة الدولة بمختلف مستوياتها وانوعها للشوار

رجوع الجناة الذين تم إطلاق سراحهم من السجن بدون حكم قضائي للسجون

على كل من كان في السجن بسبب جنائية قبل ثورة 17 فبراير وفرج عنه بدون اجراءات قضائية ولم يكمل مدة السجن المحكوم بها أن يسلم نفسه لأقرب مركز شرطة في مدة لا تزيد عن عشرة أيام من الأعلان عن إكتمال تشكيل الجيش الوطني الاحتياطي لكي يكمل نصف المدة المتبقية له من السجن واذا لم يسلم نفسه في المدة المحددة تزيد مدة السجن بمقدار شهر لكل يوم متخلف وعلى كل مواطن التعاون مع الجهات المختصة في القبض على كل مخالف لهذه المادة

إرجاع ممتلكات الحكومة والسيطرة عليها

1. يتم تسليم كل ممتلكات الدولة وأتباع النظام السابق من مقرات واليات وسيارات وغيرها الى لجنة الاستلام المكلفة من المؤتمر الوطني العام تحت مراقبة وإشراف الأمم المتحدة في مدة لا تزيد عن عشرة أيام من الاعلان عن إكتمال تشكيل الجيش الوطني الاحتياطي ويعاقب كل من يخالف هذه بالسجن لمدة لا تقل عن خمسة سنوات ويغرم بمبلغ مالي لا يقل عن ضعف قيمة الممتلك الذي كان بحوزته
2. على كل من قام بالاستلاء على المال العام أو الخاص بأي طريقة أو صفة قبل أو بعد التحرير ولم يرجع المال العام لخزينة الدولة أو الخاص لاصحابه أن يقدم تقرير إقراره ويسلم كل ما بحوزته للجنة الاستلام المكلفة في مدة لا تزيد عن ثلاثين يوما من

الأعلان عن نتائج مؤتمر المصالحة الوطنية لكي يعفى من أي عقوبات لها علاقة بالقضية إلا إذا كان الاستلاء كان مصحوبا بجريمة قتل

التجنيد للقوات المسلحة النظامية

بعد الانتهاء من تجنيد الجيش الوطني الاحتياطي تبدء رئاسة الأركان بتدريب افراد الجيش الوطني الاحتياطي في دورات التدريب العسكري الأساسي وفقا لمعايير عسكرية راقية على دفعات في مدة لا تزيد عن عشرة أشهر بعدها تشكل لجان قبول عسكرية من جميع أركان الجيش الوطني بما فيها البرية والجوية والبحرية لتجنيد كل من يرغب في الانضمام الى الأركان الأخرى كنظامي كل وفقا للمؤهلات العلمية، ولا يجوز أي تجنيد إضافي الجيش الوطني الاحتياطي بعد ذلك إلا بقرار من المؤتمر الوطني العام أو ما يحل محله من سلطة عليا.

المهجرين بالداخل

البدء الفوري بحل النزعات بين الأطراف والوصول للمصالحة بما يرضي جميع الأطراف وتسليم المشتبه فيهم والفارين للعدالة ورجوع الأبرياء الى مساكنهم في مدة لا تزيد عن ثلاثين يوم من الأعلان عن إكمال تشكيل الجيش الوطني الاحتياطي

المهجرين بالخارج

البدء الفوري في مساعدة من يرغب من العائلات الليبية المهجرة بالخارج للرجوع وتوفير الحماية اللازمة لها في مدة لا تزيد عن ثلاثين يوم من الأعلان عن إكمال تشكيل الجيش الوطني الاحتياطي

أتباع النظام السابق المشتبه بهم أو المتهمين بجرائم ضد الشعب الليبي

يؤسس برنامج خاص بالتنسيق مع وزارات الداخلية والخارجية والعدل لإدارة البرنامج الذي من خلاله يتمكن تسليم نفسه كل من إتخذ موقف معادي لثورة 17 فبراير للحكومة الليبية ليتم التحقيق معه والتحفظ عليه أمنيا كل وفق نوع التهم التي موجهة إليه وان يكون ذلك

بشفافية وضمادات كاملة. وكل من يسلم نفسه في مدة لا تزيد عن ثلاثين يوم من الاعلان عن البرنامج تخفض له العقوبات بما يعادل النصف أين ما سمح القانون بذلك.

المراقبة المحايدة للنزهة والشفافية في التنفيذ

ينفذ المشروع بأكملة بما فيه تقديم المساعدات الأستشارية والفنية في الحوار والمصالحة الوطنية وجمع السلاح والتأكد من مصدقية التنفيذ من قبل الجميع والمراقبة المباشرة والأعلان عن أي مخالفات وتنفيذ قرار المؤتمر الوطني العام رقم 53 لسنة 2013 وتجنيد أفراد الجيش الوطني الأحتياطي وهيكلية وحداته واختيار قياداته والتدريب وغيرها من المهام المتعلقة بهذا المشروع تحت إشراف ومراقبة فريق من الأمم المتحدة متفق عليه من مبعوثين خاصين